



النتائج الرئيسية للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

تموز 2019

تقديم

يسر دائرة الإحصاءات العامة أن تصدر نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية لعام 2018، والذي نفذته الدائرة خلال الفترة ما بين 2018/10/1 ولغاية 2019/3/31.

ويعتبر هذا التعداد هو التعداد الرابع الذي تجريه الدائرة، حيث أجرت الدائرة التعداد الأول عام 1999 والتعداد الثاني عام 2006 والتعداد الثالث عام 2011. ويهدف التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، بصورة أساسية إلى توفير منظومة من البيانات ذات الجودة العالية والحديثة تتضمن أعداد المنشآت الاقتصادية بحسب التوزيع الجغرافي وخصائص المنشآت.

وقد تم من خلال هذا التعداد جمع بيانات أساسية عن أعداد المنشآت الاقتصادية حسب الموقع والنشاط الاقتصادي وخصائص العمالة وإيراد المنشآت ورأس المال المسجل حسب نسبة المساهمين فيه، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعداد تم تنفيذه إلكترونياً وفي جميع مراحله بالاعتماد على كوادرات الدائرة، حيث تم جمع البيانات على أجهزة لوحية (Tablets)، وشمل جميع المنشآت الاقتصادية الخاصة باستثناء المنشآت الحكومية والعسكرية وفروع المنشآت التي لا تمسك سجلات محاسبية مستقلة والمكاتب الإقليمية، ولم يشمل التعداد الحيازات الزراعية سواء المنظم منها أو غير المنظم كونها مشمولة في التعدادات الزراعية التي تجريها الدائرة كل عشر سنوات.

وبهذا التعداد تكون الدائرة قد استكملت تنفيذ التعدادات والمسوحات الأساسية التي تساهم في تكوين قاعدة بيانات تساهم في خدمة المخططين ورسمي السياسات وصناع القرار والباحثين. كما وتعمل الدائرة حالياً ومن خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية للإحصاء (2018-2022) إلى توسيع قاعدة هذه البيانات من السجلات الإدارية للمؤسسات الشريكة تماشياً مع المنهجيات والتعاريف الدولية وضمن معايير الجودة المعتمدة.

وتود دائرة الإحصاءات العامة أن تقدم شكرها العميق لكل من ساهم في إنجاح هذا التعداد، وتخص بالذكر إدارات المنشآت المختلفة لتعاونهم البناء في تزويد الدائرة بالبيانات الإحصائية المطلوبة. كما ويسعدنا أن نتلقى أية ملاحظات تهدف إلى التحسين والتطوير في المستقبل.

د. قاسم سعيد الزعبي

المدير العام

فهرس المحتويات

أ	تقديم
ب	فهرس المحتويات.....
1	1. المقدمة.....
1	2. أهداف التعداد.....
1	3. تعدادات المنشآت الاقتصادية السابقة.....
2	4. منهجية التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018.....
2	1.4 شمولية تعداد المنشآت.....
3	2.4 آلية جمع البيانات واستخدام الأنظمة الإلكترونية.....
4	5. مراحل تنفيذ التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018.....
4	1.5 مرحلة التخطيط والتحضير.....
6	2.5 مرحلة التنفيذ الفعلي للتعداد.....
7	3.5 مرحلة جمع البيانات.....
8	4.5 مرحلة استخراج وتحليل النتائج.....
8	6. جودة البيانات.....
9	7. النتائج الرئيسية للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018.....
9	1. عدد المنشآت الكلي.....
10	2. حالة المنشأة الاقتصادية
10	3. المنشآت الاقتصادية العاملة
11	4. التنظيم الاقتصادي للمنشآت
12	5. المنشآت الاقتصادية العاملة (الوحدات الاحصائية المستقلة)
13	6. التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية
14	7. الأنشطة والقطاعات الاقتصادية للمنشآت
15	8. الكيان القانوني للمنشآت الاقتصادية
17	9. المنشآت الاقتصادية بحسب رأس المال المسجل

فهرس المحتويات

18 المنشآت الاقتصادية حسب سنة التأسيس
18 الإيراد السنوي
19 المنشآت الاقتصادية التي تمسك سجلات محاسبية نظامية
20 المنشآت الاقتصادية حسب فئة العمالة
21 خصائص العاملين في المنشآت الاقتصادية بحسب التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018
24 استخدام التجارة الالكترونية
24 التعامل مع بوابة الحكومة الالكترونية

1. المقدمة

يعتبر قانون الإحصاءات العامة رقم 12 لسنة 2012 السند القانوني لإجراء التعداد، إذ نص القانون على إجراء تعداد عام كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في مجالات المساكن والسكان، والزراعة، والصناعة، والمنشآت، وأي مجال آخر يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير، وعليه وبموجب قرار مجلس الوزراء بكتاب الرئاسة الجلية رقم 31284/1/11/32 تاريخ 2017/7/10 والمتضمن الموافقة على إجراء التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018، وعليه نفذت دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للمنشآت الاقتصادية.

ويعرف التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، بأنه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتبويب وتحليل ونشر بيانات رقمية شمولية تتعلق بالبيانات التعريفية والاقتصادية المختلفة لجميع المنشآت في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، دونما حذف أو تكرار خلال فترة العد. حيث تتضمن عمليات العد جمع بيانات حول مختلف المنشآت الاقتصادية في جميع مناطق المملكة وتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المنشآت وتبويبها ونشرها حسب المتغيرات المختلفة التي تم جمع البيانات حولها.

2. أهداف التعداد

يهدف تعداد المنشآت الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- توفير تبويات تفصيلية عن المنشآت الاقتصادية من حيث توزيعها الجغرافي، فئات العمالة، التنظيم الاقتصادي، حجم رأس المال، فئة الإيرادات، الكيان القانوني وغيرها.
- إعطاء صورة واضحة عن النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المنشأة والتعرف على مقومات هذا النشاط.
- توفير بيانات حول حجم المنشآت في كل نشاط اقتصادي.
- توفير أطر إحصائية اقتصادية محدثة لغايات تنفيذ المسوحات والدراسات الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القادمة.
- تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص والباحثين والمخططين ورسمي السياسات من البيانات الاقتصادية.

3. تعدادات المنشآت الاقتصادية السابقة

يعتبر تعداد المنشآت الاقتصادية 2018 التعداد الرابع الذي تنفذه دائرة الإحصاءات العامة، حيث نفذت الدائرة ثلاثة تعدادات اقتصادية، أولها كان في عام 1999، حيث وفر معلومات عامة عن الوضع العام للمنشآت الاقتصادية في المملكة. بينما نفذ التعداد الثاني في عام 2006. وتم تنفيذ التعداد الثالث في عام

2011 واستخدم فيه لأول مرة التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التعديل الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة.

4. منهجية التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

نظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية وانتشار المنشآت الاقتصادية في مختلف المناطق والأحياء السكنية وغير السكنية، وحرصاً على ضمان تغطية أشمل وأوسع لهذه المنشآت فقد تم زيارة جميع المباني والسؤال عن المنشآت الاقتصادية المنظمة واستيفاء بيانات الاستثمار حولها في جميع مناطق المملكة لتلبية الاحتياجات الوطنية والدولية من البيانات، بالتالي فقد غطى هذا التعداد بيانات تفصيلية عن المنشآت المنظمة والعاملة في القطاع الخاص.

1.4 شمولية تعداد المنشآت

غطى هذا التعداد جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة في كافة الأنشطة الاقتصادية بشكل شامل، وتم تبويبها وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التعديل الرابع (ISIC 4) الصادر عن الأمم المتحدة وهذه الأنشطة هي:-

- التعدين واستغلال المحاجر
- الصناعات التحويلية
- إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
- إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها
- التشييد
- تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
- النقل والتخزين
- أنشطة خدمات الإقامة والطعام
- المعلومات والاتصالات
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
- الأنشطة العقارية
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
- التعليم
- الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
- الفنون والترفيه والتسلية
- أنشطة الخدمات الأخرى
- أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية

وتم استثناء ما يلي:-

- المنشآت الزراعية
- منشآت الإدارة العامة
- المنشآت العسكرية
- السفارات والقنصليات الدبلوماسية

2.4 آلية جمع البيانات واستخدام الأنظمة الإلكترونية

تم تنفيذ التعداد من خلال إجراء المقابلة الشخصية، وتميز هذا التعداد عن تعدادات المنشآت السابقة بأسلوب جمع البيانات، حيث وظفت الدائرة أحدث وسائل التكنولوجيا في هذا التعداد، فقد نفذته الدائرة باستخدام الأجهزة اللوحية (Tablets) في كافة مراحلها، مستفيدة من البنية التحتية، والخبرات الذاتية لكوادر الدائرة، والتي تم اكتسابها من التجربة الناجحة للدائرة في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن 2015 إلكترونياً وبكافة مراحلها أيضاً. ولهذا الغرض تم تطوير عدة أنظمة برمجية على النحو التالي:-

- **نظام جمع البيانات:** حيث تم تطوير استمارة عد إلكترونية، تم خلالها إدخال البيانات مباشرة من قبل الباحث على الأجهزة اللوحية في الميدان، حيث يتضمن هذا النظام آلية تدقيق مباشرة أثناء عملية الإدخال، وبذلك اختصرت هذه الآلية عمليات التدقيق، والتميز، والإدخال المتبعة في الأسلوب الورقي، إضافة إلى أن هذه الآلية تعزز الحفاظ على سرية البيانات.
- **نظام الخرائط الجغرافية:** قام قسم نظم المعلومات الجغرافية باستخراج جميع خرائط بلوكات المملكة إلكترونياً، من واقع التعداد السكاني 2015، وتحميل هذه الخرائط على أجهزة العد حسب المهام المسندة لكل باحث، الأمر الذي مكن الباحثين والمراقبين من الاستدلال على مناطق عملهم بشكل أكثر دقة، إضافة إلى ضبط جودة البيانات من خلال إغلاق برنامج الإدخال فور مغادرة الباحث من منطقة عمله.
- **نظام إدارة العمل الميداني:** تم تطوير نظام خاص بإدارة العمل الميداني لتمكين العاملين في الميدان من إسناد المهام للباحثين في مراكز العد بشكل إلكتروني، كما اشتمل هذا النظام على جميع التقارير التي مكنت الإدارة الميدانية من متابعة الإنجاز بشكل لحظي.
- **نظام الاعتماد والمراجعة:** مكن هذا النظام الفنيين في مركز الدائرة من الاطلاع على البيانات المدخلة من قبل الباحثين أولاً بأول، بحيث تم اعتماد الاستمارات الصحيحة وإعادة الخاطئة الى الميدان إلكترونياً لتتم مراجعتها وتصويب الأخطاء من قبل الباحث أو إعادة زيارة المدلي بالمعلومات للتأكد من دقة البيانات.
- **نظام التقارير والنتائج:** وفر النظام جميع التقارير اللازمة للإطلاع على المؤشرات الرئيسية لبيانات التعداد أولاً بأول، وذلك لأغراض إجراء عمليات التدقيق والمتابعة بشكل فوري.

- **نظام الترميز:** مكن هذا النظام الفنيين في مركز الدائرة من دراسة وتدقيق الأنشطة الاقتصادية التي تم وصفها ميدانياً، ومن ثم ترميزها إلكترونياً حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية التعديل الرابع (ISIC 4) واعتماد الاستمارات الصحيحة بشكل نهائى.
- **نظام العد البعدي والمسائي:** مكن هذا النظام الإدارة الفنية للتعداد من اختيار عدد من البلوكات وإعادة زيارتها للتأكد من تحقيق نسب تغطية عالية. وساعد البرنامج المسائي على إمكانية إعادة زيارة المنشآت غير المكتملة بياناتها عدة مرات لاستكمال البيانات الناقصة ومتابعة المواعيد المسائية.
- **نظام تناقل البيانات:** زودت الأجهزة اللوحية بشرائح اتصال خلوية، متصلة مباشرة مع الخادم الرئيسي في مركز الدائرة بشكل آمن ويضمن سرية البيانات. وقد مكن هذا النظام الباحثين من إجراء عملية تناقل للبيانات من كافة الأجهزة اللوحية في المملكة إلى الخادم الرئيسي فور انتهاء جمع البيانات، وتحميل المهام الجديدة المسندة للباحث، إضافة لأية تحديثات تطراً على برنامج العد.

آلية التنفيذ الإلكتروني للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018



5. مراحل تنفيذ التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

1.5 مرحلة التخطيط والتحضير

وقد تم في هذه المرحلة ما يلي:-

- إصدار قرار من مجلس الوزراء الموقر بإجراء التعداد العام للمنشآت الاقتصادية.
- إعداد الهيكل التنظيمي لتعداد المنشآت، وتشكيل لجان التعداد، مثل اللجنة الفنية، واللجنة الإدارية والمالية، واللجنة الإعلامية، إضافة إلى اللجان الفرعية الأخرى مثل لجنة تنسيبات الإنفاق، واللجان

التنسيقية في المحافظات، وتحديد مهام كل منها، حيث مثلت جميع المؤسسات الرسمية المعنية ضمن هذه اللجان.

- إعداد خطط التعداد المختلفة، وتحديد متطلبات ومستلزمات كل مرحلة، ونوعية وأعداد العاملين حسب المستويات المطلوبة، وإعداد برامج تدريبهم ومستلزماتها وتنفيذها. كذلك وضع الجداول الزمنية لمراحل التعداد، الذي يتضمن تاريخ بدء وانتهاء كل مرحلة من المراحل، وفعاليات وأنشطة التعداد ضمن كل مرحلة.

- تجهيز مكاتب إقليمية ومكاتب ميدانية، للإشراف على سير العمل الميداني في مختلف مناطق العد. وتوفير اللوازم، المعدات، السيارات، القرطاسية، المكاتب، وأجهزة الحاسوب اللازمة وغيرها.

- تحضير الخرائط الإلكترونية المتضمنة البلوكات والمباني والتي أعدت لأغراض التعداد العام للسكان والمساكن 2015، من قبل قسم الخرائط الجغرافية في الدائرة.

- إعداد واعتماد جداول مخرجات التعداد التي تلي احتياجات المستخدمين، وإعداد جداول تحليلية خاصة بالحاسب الآلي.

- وضع قواعد التدقيق وتعليمات تعبئة الاستمارات من قبل الفنيين ذوي الخبرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي سيغطيها التعداد، وإعداد كتيب التعليمات، وجداول الترميز، وكافة وثائق التعداد، وتسليمها مع الإستمارة لفريق البرمجة ليصار إلى تحويلها إلكترونياً، وإعداد برامج إدارة العمل الميداني، وتقارير المتابعة الفورية.

- اتخاذ الإجراءات المتعلقة باستخدام الأجهزة اللوحية والبرمجيات اللازمة لها واستلام هذه الأجهزة، والتأكد من سلامتها الفنية بالتعاون مع قسم الدعم الفني في الدائرة.

- فحص وتجريب البرنامج من قبل الفنيين، وإدخال مجموعة من الأمثلة العملية على الأجهزة اللوحية والتأكد من فعالية كافة قواعد التدقيق، ومرونة استخدام البرنامج، ومن ثم تزويد المبرمجين بالملاحظات والمشاكل، وإيجاد الحلول المناسبة بالتعاون ما بين الفنيين الاقتصاديين والمبرمجين.

- إجراء العد التجريبي لاختبار مرحلة العد للتأكد من الجاهزية الإلكترونية والفنية والميدانية.

قامت مجموعة من الفرق الميدانية بإجراء عد تجريبي في محافظة الزرقاء (المنطقة الحرة)، واستمرت هذه العملية لمدة 14 يوماً، وقد استهدفت عملية العد التجريبي ما يلي:-

1. اختبار إستمارة التعداد من حيث ترابط الأسئلة وقواعد التدقيق الإلكترونية.
2. تقدير الوقت اللازم لاستيفاء البيانات.
3. تقدير أعداد الكوادر الميدانية اللازمة لمرحلة العد الفعلي.
4. اختبار استخدام منظومة تعداد المنشآت الإلكترونية من أجهزة والتناقل الإلكتروني للبيانات.

اكتسب العاملون في مرحلة العد التجريبي خبرة جيدة في تعبئة إستمارة التعداد باستخدام الأجهزة اللوحية والتعرف على المشكلات الميدانية وأسلوب حلها، واستناداً إلى نتائج مرحلة العد التجريبي فقد تم إجراء التعديلات اللازمة على إستمارة التعداد الإلكترونية وبعض بنودها.

- البدء بتنفيذ الحملة الإعلامية، وإصدار مسابقة لتصميم شعار تعداد المنشآت 2018 واعتماده، وإقرار بروشور تعداد المنشآت الاقتصادية.

2.5 مرحلة التنفيذ الفعلي للتعداد

وقد اشتملت هذه المرحلة على ما يلي:-

- تدريب الكوادر الميدانية وتوزيعها حسب مناطق العمل، حيث يعتبر تدريب العاملين في التعداد مسألة رئيسية تتطلب الكثير من الجهد والإعداد نظراً لضخامة أعداد المشاركين من جهة، والتأكد من بناء قدرات الباحثين لتنفيذ عمليات العد. حيث أعدت خطة اشتملت على مرحلتين: الأولى لتدريب فريق المفتشين والمشرفين نظرياً وعملياً من خلال تنفيذ التجربة القبليّة، والثانية لتدريب الفرق العاملة في مرحلة العد الفعلي من خلال زيارة المباني والمنشآت.

- عقدت الدورة التدريبية الأولى لمدة أسبوعين اعتباراً من بداية شهر تشرين الأول لفريق الدعم الفني البالغ عددهم 20 موظفاً تم تعيينهم على حساب المشاريع المؤقتة، وتم تدريبهم من قبل كادر الدعم الفني في الدائرة على مواضيع تحميل البرامج وصيانة الأجهزة وتعريفهم بواجباتهم المختلفة أثناء العد، أما الدورة الثانية فقد عقدت لمدة أسبوع خلال شهر تشرين الأول في ثلاثة مراكز تم اختيارها في الأقاليم في مدن عمان وإربد والكرك، وقام خلالها المدربين بتدريب المراقبين والباحثين وموظفي الدعم الفني والبالغ عددهم حوالي 300 موظف تم تعيينهم على حساب المشاريع المؤقتة.

- شمل البرنامج التدريبي التعريف بأهداف التعداد، ومنهجية جمع البيانات، والتعاريف والمصطلحات، وأسلوب تعبئة إستمارة التعداد، وتعريف المشاركين من مختلف المستويات بواجباتهم ومسؤولياتهم ضمن المهام المنوطة بكل منهم، إضافة إلى تدريبهم على استخدام أجهزة التابلت والتعامل معها فنياً وتقنياً.

- تكثيف الحملة الإعلامية: تم إعداد خطة للحملة الإعلامية للتعداد وتشكيل لجنة معنية بالأمر وتوزيع الأدوار بحيث تغطي مختلف الجوانب الإعلامية والتي تحقق هدف الحملة وحسب مراحل التنفيذ، حيث تم عمل لقاءات صحفية لعطوفة المدير العام/ المدير الوطني لتعداد المنشآت. وتزويد الأجهزة الإعلامية برسائل إعلامية لعرضها. وإعداد ثلاثة تقارير إخبارية في الأقاليم الثلاث تم بثها خلال النشرات الإخبارية اليومية.

3.5 مرحلة جمع البيانات

نفذت عملية جمع البيانات خلال النصف الثاني من شهر تشرين الأول من قبل الكوادر الإدارية والفنية والميدانية فقد تم تشكيل الهيكل الوظيفي المتعلق بمرحلة جمع البيانات على النحو التالي:-

- المدير العام للإحصاءات العامة (المدير الوطني للتعداد)

- المدير التنفيذي للتعداد (مدير مديرية الإحصاءات الاقتصادية)

- المدير الفني للتعداد

- المدير الإداري للتعداد

- المدير المالي للتعداد

- مدير تكنولوجيا المعلومات

- المدير الميداني للتعداد

- مساعد المدير الفني للتعداد

- مساعد المدير الإداري للتعداد

وتضمنت الكوادر الميدانية الوظائف والمهام كما يلي:-

- المنسق: هو الشخص المسؤول عن تنفيذ التعداد في محافظة أو أكثر، ويشرف على جميع العاملين في هذه المنطقة، ويتفرغ فيها لعملية التعداد تفرغاً كاملاً، وقد تم اختياره من بين العناصر القيادية ذات الخبرة الجيدة بالمنطقة التي يشرف عليها.

- المفتش: وهو المسؤول عن تنفيذ التعداد في جزء من منطقة عمل المنسق، ويشرف على جميع العاملين في هذه المنطقة.

- المراقب: هو المسؤول عن تنفيذ التعداد في جزء من منطقة عمل المفتش والتي قد تكون مدينة أو قرية أو مجموعة بلوكات في مدينة، ويشرف على مجموعة من الباحثين.

- الباحث/ العداد: يكون مسؤولاً عن العمل في منطقة عد معينة توكل إليه من قبل المراقب ويتفرغ الباحث فيها لعملية التعداد تفرغاً كاملاً.

- الدعم الفني: يكون مسؤولاً عن صيانة الأجهزة وإدامة عملها في مراكز العد وإصلاح الأعطال والتواصل مع فريق المبرمجين لحل المشاكل وضمان تناقل البيانات بشكل سليم.

4.5 مرحلة استخراج وتحليل النتائج

- التدقيق المكتبي (الاعتماد)

اشتملت مرحلة الاعتماد المكتبي على تدقيق الاستثمارات المكتملة ميدانياً واعتمادها. وتم التركيز في هذه المرحلة على تدقيق وصف النشاط الاقتصادي بحيث يكون مفصلاً ليتمكن المرزومون المختصون لاحقاً بتحديد النشاط الاقتصادي للمنشآت وترميزه.

- الترميز

يقصد به وضع رموز رقمية للبيانات الوصفية بحيث يسهل التعامل معها، وذلك بالاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4) لترميز النشاط الاقتصادي.

- تبويب النتائج ونشرها

بعد الإنتهاء من جميع عمليات التجهيز المكتبي والإلكتروني تمت المباشرة باستخراج الجداول والتي تمثل النتائج النهائية باستخدام البرامج الحديثة المتوفرة لدى الدائرة.

وقد تم تدقيق جداول النتائج بحيث تكون صحيحة خالية من الأخطاء من حيث الشكل والمضمون. وقد تطلب ذلك إجراء التدقيق الشكلي والصياغة الصحيحة للعناوين والمفاهيم المستخدمة وترجمتها، بالإضافة إلى تدقيق كافة البيانات الواردة في كل جدول حسب تفصيلاتها ومواصفاتها واتساقها داخل الجدول الواحد وأيضاً مع الجداول الأخرى. وقد تلى ذلك إعداد التقرير النهائي الذي اشتمل على تبويب النتائج والمنهجية التي تمت في هذا التعداد.

6. جودة البيانات

شارك قسم الجودة في تعداد المنشآت في مراحله الأولى لضمان سلامة سير العمليات والإجراءات التي تضمن الحصول على بيانات سليمة ذات جودة عالية، حيث تم تطبيق مبادئ الجودة الدولية المعمول بها عالمياً على كل المراحل منذ انطلاق العمليات ووضع المادة العلمية ومناقشتها مع المعنيين وتوثيق الأسئلة والإجابات والنقاشات التي تمت، وعمليات تدريب المدربين ورصد الدورة كاملة والتي من خلالها تم الإتفاق على مفاهيم موحدة للتدريب. وأجريت التقييمات والإختبارات لكل هذه العمليات.

كما تمت عمليات التدريب بمشاركة قسم الجودة والتي رصد فيها البيئة التدريبية كاملة من حيث تقييم المدربين والمتدربين وقياس مدى فهم المتدربين للمادة وتفاعلهم داخل القاعة التدريبية وتجريب الاستمارة إلكترونياً ورصد وتوثيق الملاحظات وكتابتها في تقرير مفصل يرفع للإدارة العليا بشكل يومي وإرفاق نتائج التقييم والإختبارات التي تجرى للمتدربين بالتعاون مع القائمين على التدريب.

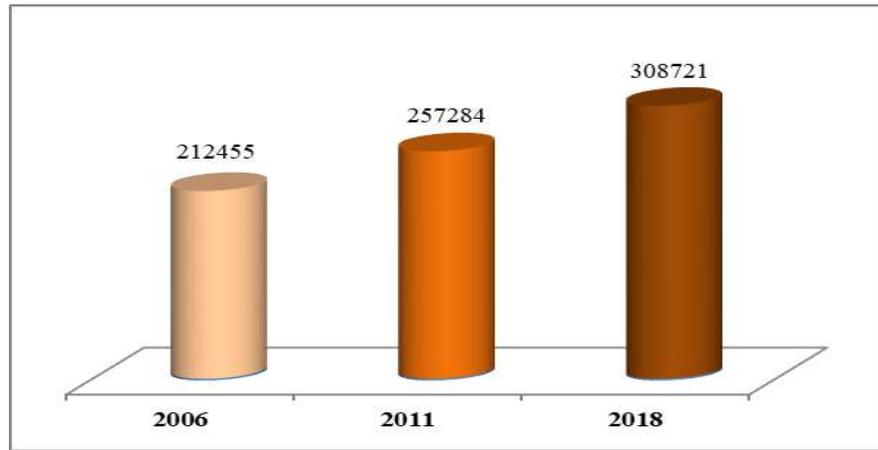
تم مرافقة الفرق الميدانية في عملية التجربة القبليّة للإستمارة الإلكترونيّة والتأكد من فاعلية البرنامج والعمل على تجميع الملاحظات والبنود الخاصة بهذه العملية وإجراء أكثر من إختبار لهذه الإستمارة من قبل فريق الجودة في الميدان والبدء في خطة قسم الجودة قبل مرحلة التنفيذ، كما رافقت فرق الجودة العملية وأجرت عمليات العد البعدي والتأكد من سلامة البيانات المستوفاة ورصد كافة الملاحظات التي تستجد ومعالجتها مع المعنيين.

7. النتائج الرئيسية للتعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018

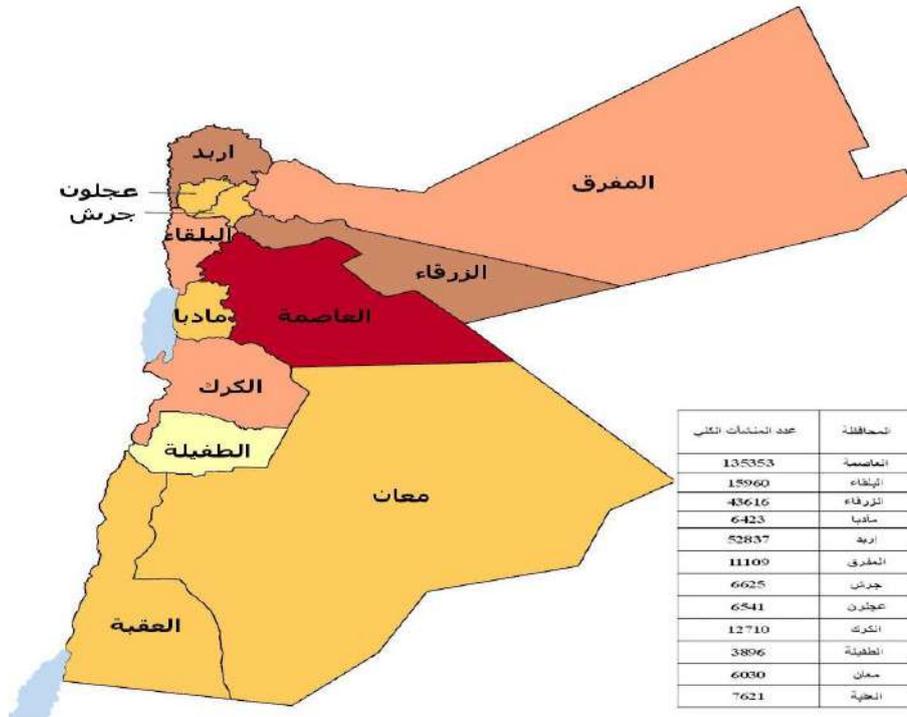
1. عدد المنشآت الكلي:

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 أن عدد المنشآت الاقتصادية الكلي قد بلغ 308,721 منشأة، بارتفاع بلغت نسبته 20% مقارنة مع تعداد 2011، وبلغت نسبة الزيادة 45% بالمقارنة مع تعداد 2006. والشكل البياني التالي يبين العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية حسب سنة التعداد.

الشكل (1): العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية حسب سنة التعداد



الشكل (2): العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية حسب المحافظة 2018



2. حالة المنشأة الاقتصادية:

بينت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 أن المنشآت الاقتصادية العاملة شكلت ما نسبته 58.5% من إجمالي عدد المنشآت الكلي، تلاها المنشآت الخالية وشكلت ما نسبته 23.1%، ثم منشآت النشاط المساند بما نسبته 8%، في حين بلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل 6%، وتحت التجهيز 1.2%، وبما نسبته 3.2% من المنشآت كانت عبارة عن منشآت وإدارات حكومية. والجدول التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية بحسب حالة المنشأة وسنة التعداد.

الجدول (1): عدد المنشآت الاقتصادية بحسب حالة المنشأة وسنة التعداد

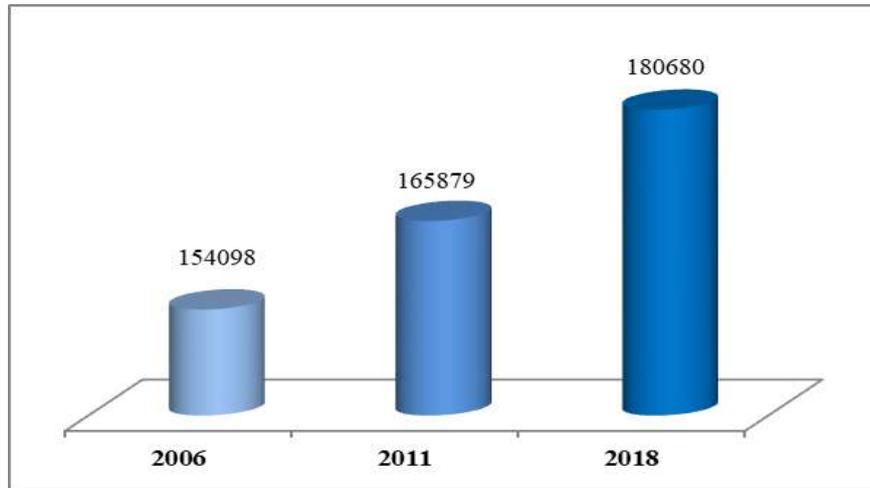
حالة المنشأة	2006	2011	2018
عاملة	154098	165879	180680
متوقفة عن العمل	9923	19128	18590
تحت التجهيز	1687	2782	3590
وحدة نشاط مساندة	13580	13923	24548
إدارة حكومية*	—	—	10028
خالية	33167	55572	71285
المجموع	212455	257284	308721

* لم يغطي تعداد 2006 وتعداد 2011 المنشآت الحكومية.

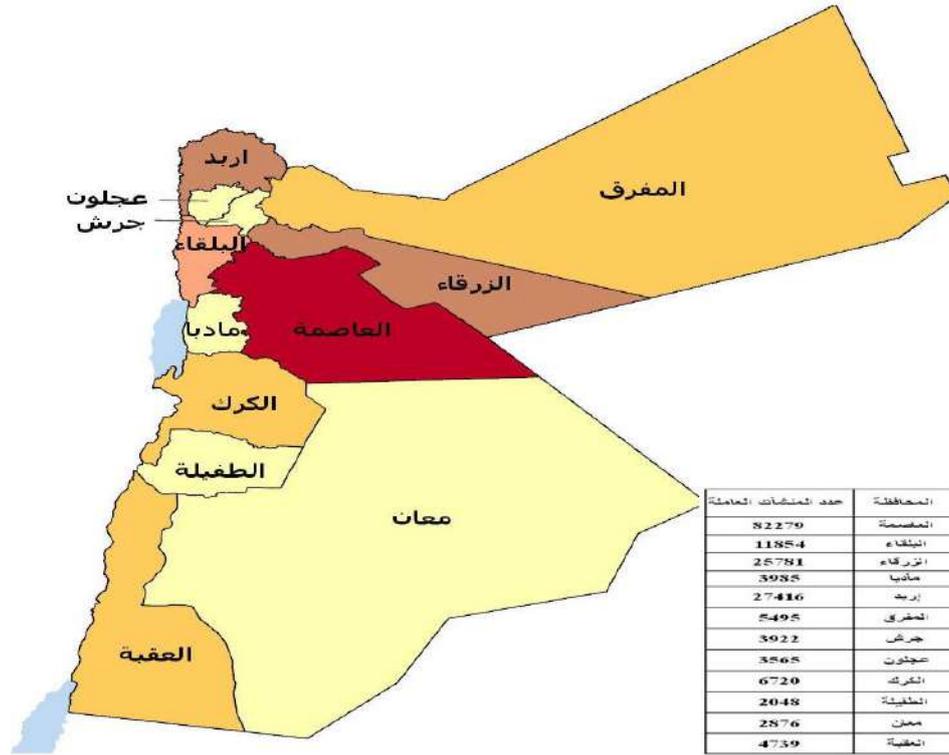
3. المنشآت الاقتصادية العاملة:

بلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة 2018 حوالي 181 ألف منشأة، بنسبة نمو بلغت 8.9% بالمقارنة مع تعداد 2011، كما قد بلغت نسبة النمو 17.3% مقارنة مع تعداد 2006. والشكل البياني التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية العاملة بحسب سنة التعداد.

الشكل (3): المنشآت الاقتصادية العاملة حسب سنة التعداد



الشكل (4): العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة 2018



4. التنظيم الاقتصادي للمنشآت:

أظهرت نتائج التعداد 2018 أن المنشآت الاقتصادية توزعت وبحسب التنظيم الاقتصادي بنسبة 89.5% مركز رئيسي بدون فروع، ونسبة 2.6% مركز رئيسي له فروع، ونسبة أقل من 1% فروع لا تمسك حسابات، مقابل ما نسبته 7.3% من المنشآت كانت فروع لا تمسك حسابات مستقلة وفروع شركات أجنبية غير عاملة ومكاتب إقليمية. والجدول التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية بحسب التنظيم الاقتصادي للمنشأة وسنة التعداد.

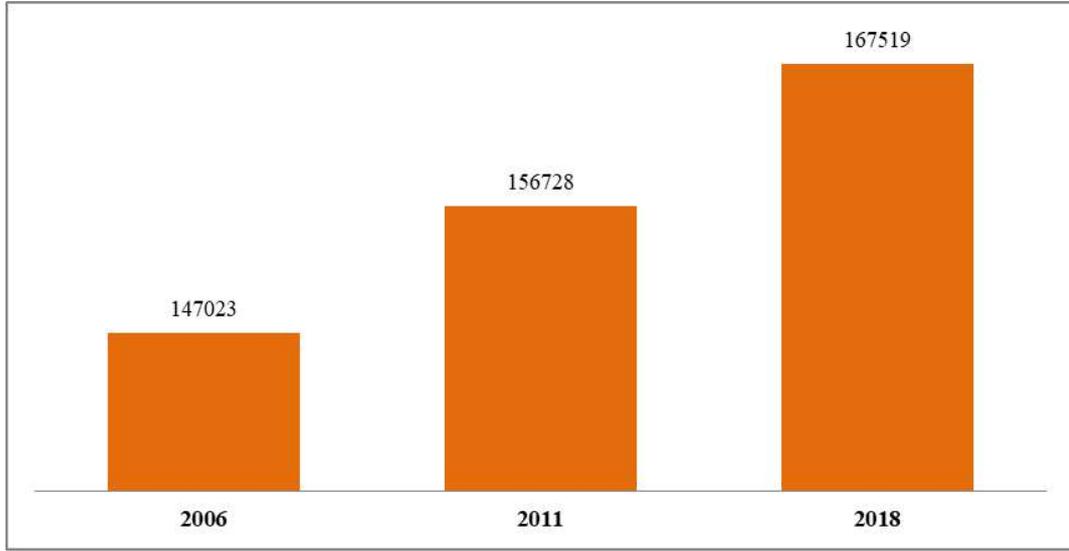
الجدول (2): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة بحسب التنظيم الاقتصادي وسنة التعداد

التنظيم الاقتصادي	2006	2011	2018
مركز رئيسي بدون فروع	145749	155386	161746
مركز رئيسي له فروع أخرى	737	737	4781
فروع يمسك حسابات مستقلة	537	605	992
فروع لا يمسك حسابات مستقلة	6621	8591	12491
فروع شركة أجنبية غير عامل (مكتب اقليمي)	454	560	670
المجموع	154098	165879	180680

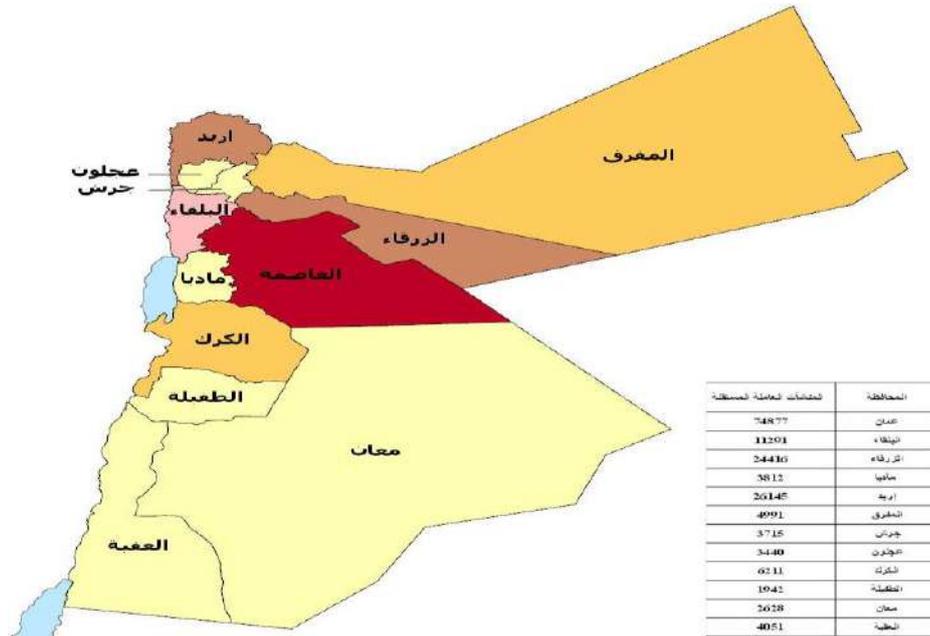
5. المنشآت الاقتصادية العاملة (الوحدات الإحصائية المستقلة):

أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن عدد المنشآت العاملة بلغ 167,519 منشأة، وهي المنشآت التي تمثل وحدات إحصائية مستقلة تم استيفاء بيانات استمارة تعداد المنشآت لها بشكل كامل وهي (المراكز الرئيسية بدون فروع، والمراكز التي لديها فروع، والفروع التي تمسك حسابات مستقلة فقط) حيث بلغت نسبة الزيادة 6.9% بالمقارنة مع تعداد 2011، كما قد بلغت نسبة الزيادة 13.9% بالمقارنة مع تعداد 2006. والشكل البياني التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية العاملة (الوحدات الإحصائية المستقلة) بحسب سنة التعداد.

الشكل (5): المنشآت الاقتصادية العاملة (الوحدات الإحصائية المستقلة) حسب سنة التعداد



الشكل (6): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة (الوحدات المستقلة) حسب المحافظة 2018



6. التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية:

أشارت النتائج إلى أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأعلى في عدد المنشآت العاملة فيها بنسبة بلغت 44.7%، تلاها محافظة إربد بنسبة 15.6%، الزرقاء بنسبة 14.6%، البلقاء بنسبة 6.7%، الكرك 3.7%، المفرق بنسبة 3%، العقبة بنسبة 2.4%، مادبا بنسبة 2.3%، جرش 2.2%، عجلون 2.1%، معان 1.6%، ثم الطفيلة بنسبة 1.2%.

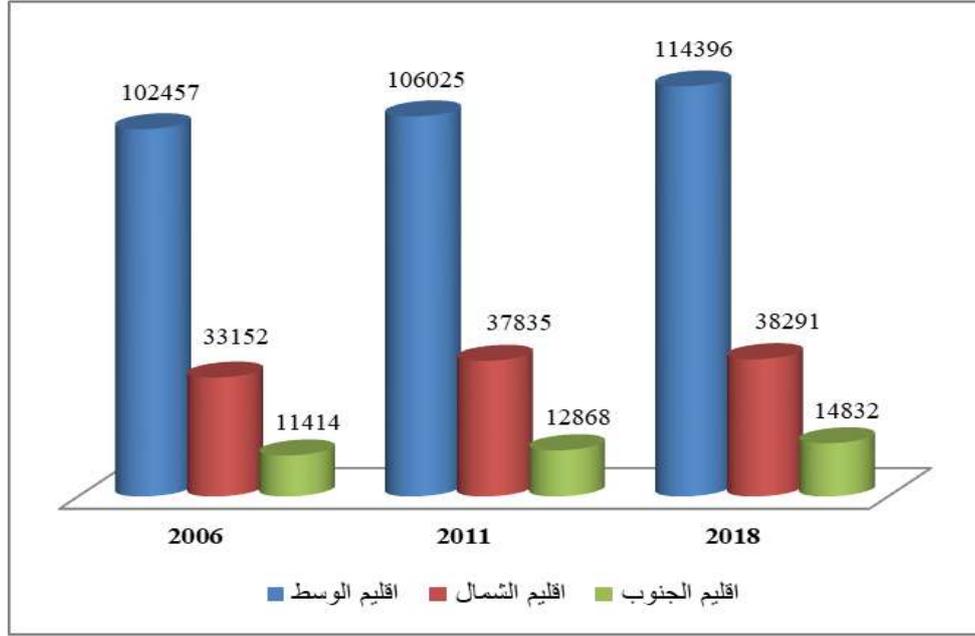
أشارت نتائج التعداد 2018 أن المنشآت الاقتصادية العاملة ارتفعت بنسبة 6.9% مقارنة مع تعداد المنشآت 2011. وحقت محافظة العاصمة نمواً بما نسبته 6.4%، كما حققت محافظة الزرقاء نمواً بما نسبته 2.3%، في حين انخفض عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في محافظة إربد بما نسبته 2.8%.

الجدول (3): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة ونسب التغير حسب المحافظة وسنة التعداد

المحافظة	2006	2011	2018	نسبة التغير	
				2018/2011	2018/2006
عمان	70467	70373	74877	6.4	6.3
البلقاء	7143	8141	11291	38.7	58.1
الزرقاء	21715	23877	24416	2.3	12.4
مادبا	3132	3634	3812	4.9	21.7
إربد	23685	26909	26145	-2.8	10.4
المفرق	4434	4737	4991	5.4	12.6
جرش	2820	3516	3715	5.7	31.7
عجلون	2213	2673	3440	28.7	55.4
الكرك	4727	5256	6211	18.2	31.4
الطفيلة	1275	1709	1942	13.6	52.3
معان	2266	2427	2628	8.3	16.0
العقبة	3146	3476	4051	16.5	28.8
المجموع	147023	156728	167519	6.9	13.9

بينت النتائج أن إقليم الوسط احتل المرتبة الأولى في عدد المنشآت الاقتصادية العاملة بنسبة 68.3%، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 22.9%، في حين بلغت نسبة المنشآت العاملة في إقليم الجنوب 8.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة. والشكل البياني التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية العاملة بحسب الاقليم وسنة التعداد.

الشكل (7): المنشآت الاقتصادية العاملة حسب الاقليم وسنة التعداد



7. الأنشطة والقطاعات الاقتصادية للمنشآت:

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن 98.3% من المنشآت الاقتصادية تعمل في قطاعات التجارة الداخلية والخدمات والصناعة توزعت بنسب بلغت 56.1% للتجارة الداخلية، و29.3% للخدمات، و13% للصناعة، مقابل ما نسبته 1.7% من المنشآت تعمل في قطاعات النقل والتشييد والمالية والبنوك والتأمين. والجدول التالي يبين عدد المنشآت الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي للمنشأة وسنة التعداد.

الجدول (4): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب القطاع الاقتصادي وسنة التعداد

2018	2011	القطاع الاقتصادي
106	94	التعدين واستغلال المحاجر
21492	22342	الصناعات التحويلية
34	9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء
70	45	أنشطة إمدادات وتجميع المياه والمجاري وإدارة النفايات، ومعالجتها
1064	1224	الإنشاءات (تشبيد المباني)
93934	90192	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
1378	1266	النقل والتخزين
13407	8981	أنشطة خدمة الإقامة والطعام
552	1095	المعلومات والاتصالات
381	406	أنشطة المالية والتأمين
1182	1280	الأنشطة العقارية
5503	5652	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
2643	3100	أنشطة الخدمة الإدارية والدعم
3506	2338	التعليم
6552	4975	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
1977	1056	أنشطة الفنون والترفيه
13723	12664	الأنشطة الخدمية الأخرى
15	9	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية
167519	156728	المجموع

8. الكيان القانوني للمنشآت الاقتصادية:

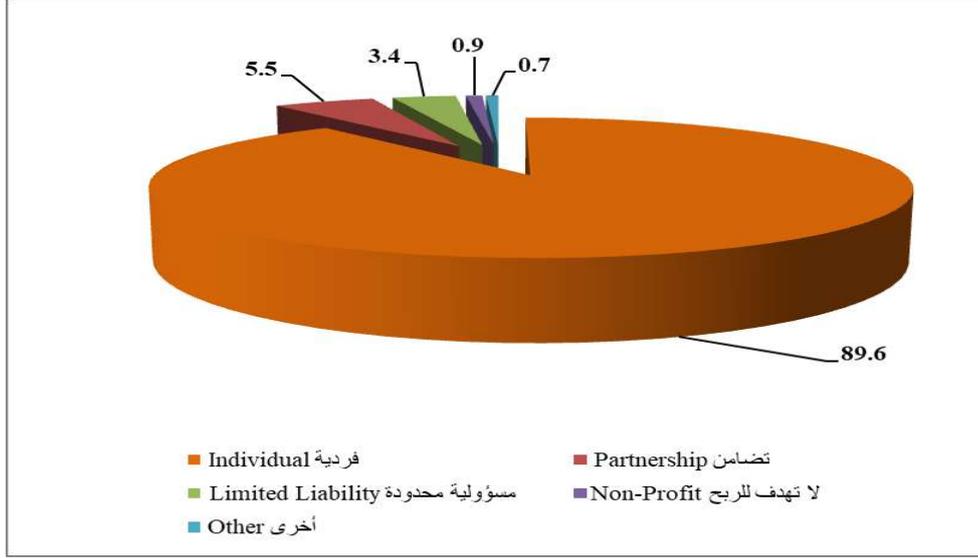
أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 إلى أن نسبة المنشآت الفردية قد بلغت 89.6% من إجمالي عدد المنشآت الكلي، مقابل ما نسبته 86.7% في تعداد 2011، في حين بلغت نسبة المنشآت الفردية 87.7% في تعداد عام 2006.

الجدول (5): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب القطاع الاقتصادي وسنة التعداد

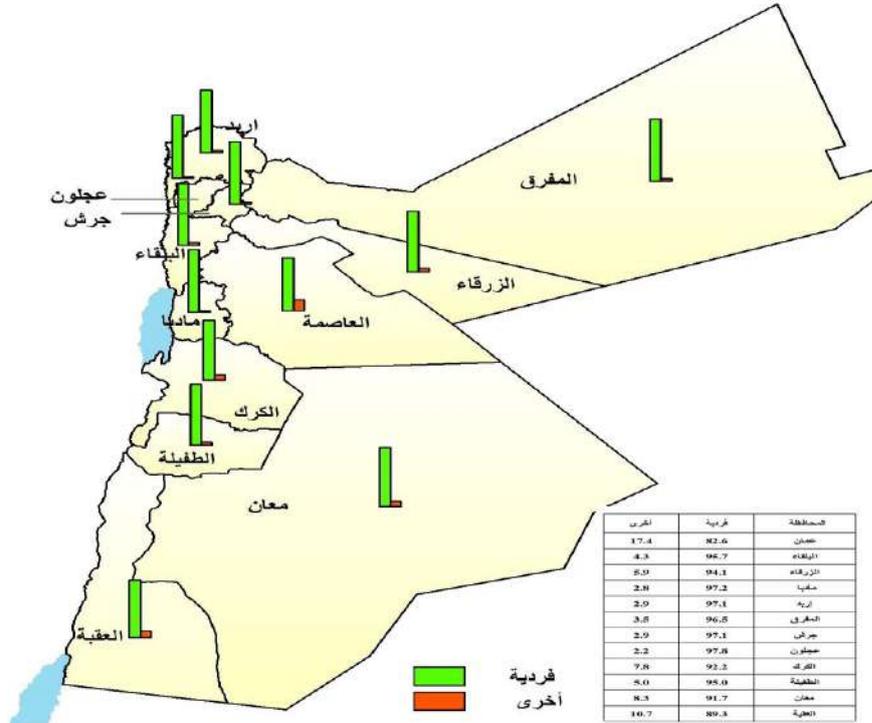
سنة التعداد	العدد الكلي للمنشآت الاقتصادية العاملة	منشآت فردية	أخرى
2006	147023	128875	18148
2011	156728	135907	20821
2018	167519	150059	17460

احتلت المنشآت الفردية المرتبة الأولى بنسبة بلغت 89.6% من إجمالي عدد المنشآت العاملة بحسب الكيان القانوني، تلاها منشآت التضامن بنسبة بلغت 5.5%، ثم المنشآت ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 3.4%، في حين بلغت نسبة المنشآت للكيانات القانونية الأخرى 1.5% من إجمالي عدد المنشآت العاملة.

الشكل (8): التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب الكيان القانوني



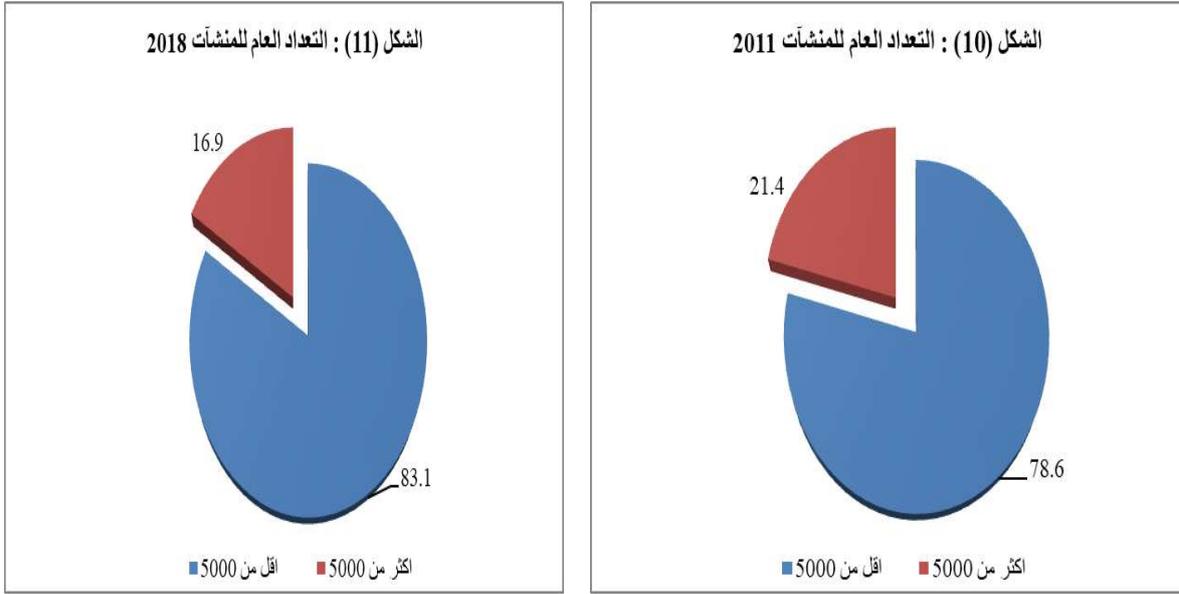
الشكل (9): التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب الكيان القانوني والمحافظات 2018



أظهرت النتائج أن المنشآت التي كيانها القانوني فردية أو تضامن شكّلت في قطاع الصناعة ما نسبته 94%، وشكّلت في قطاع الإنشاءات ما نسبته 77.9%، وشكّلت في قطاع التجارة ما نسبته 97.8%، في حين شكّلت في قطاع النقل 75.4%، و 91.6% لقطاع الخدمات، و 38.8% لقطاع المالية والتأمين.

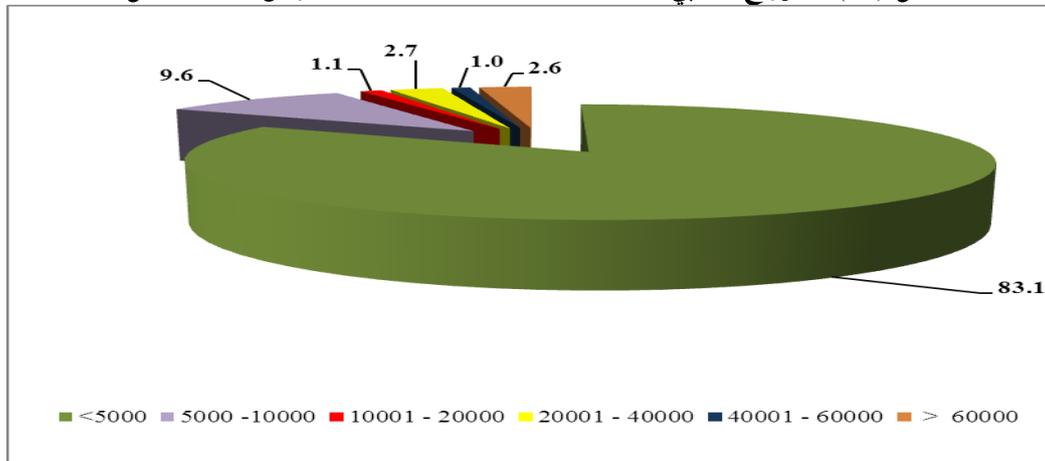
1. المنشآت الاقتصادية بحسب رأس المال المسجل:

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 الى أن نسبة المنشآت التي يقل رأسمالها المسجل عن 5000 قد بلغت 83%، في حين شكّلت ما نسبته 79% في التعداد العام للمنشآت 2011.



أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 83.1% من المنشآت الاقتصادية العاملة رأسمالها المسجل أقل من 5 آلاف دينار، مقابل ما نسبته 10.7% من المنشآت تراوح رأسمالها ما بين 5 آلاف وأقل من 20 ألف دينار، وما نسبته 6.2% من المنشآت بلغ رأسمالها المسجل أكثر من 20 ألف دينار.

الشكل (12): التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب فئات رأس المال المسجل

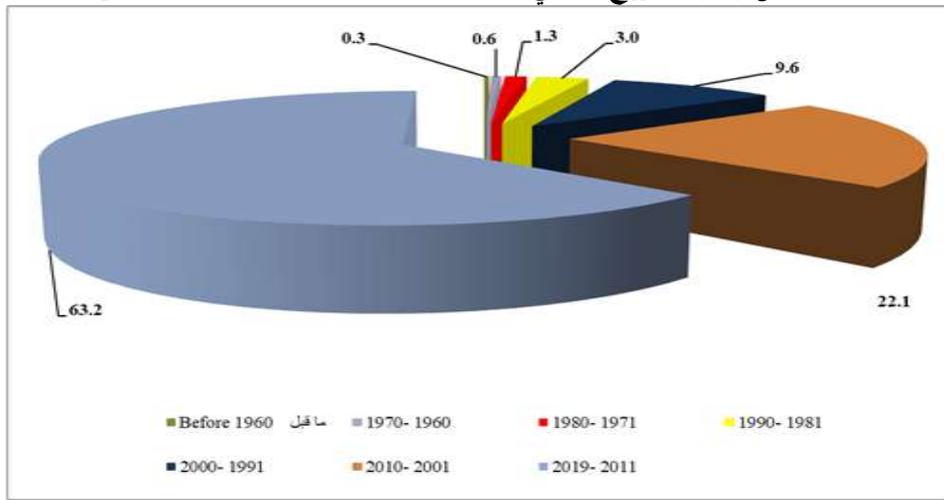


أظهرت النتائج أن المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التي يقل رأسمالها عن 10 آلاف دينار بلغت نسبتها 88.3%، مقابل ما نسبته 95.4% للمنشآت العاملة في قطاع التجارة، في حين بلغت نسبة هذه المنشآت في قطاع الخدمات 91.5%.

10. المنشآت الاقتصادية حسب سنة التأسيس:

أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 85.2% من المنشآت الاقتصادية العاملة تأسست خلال فترة ما بعد عام 2000، في حين أن المنشآت التي تأسست خلال الأعوام 1991 – 2000 بلغت نسبتها 9.6%، وفي المقابل بلغت نسبة المنشآت التي تأسست عام 1990 فما قبل 5.2% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة.

الشكل (13): التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب سنة التأسيس

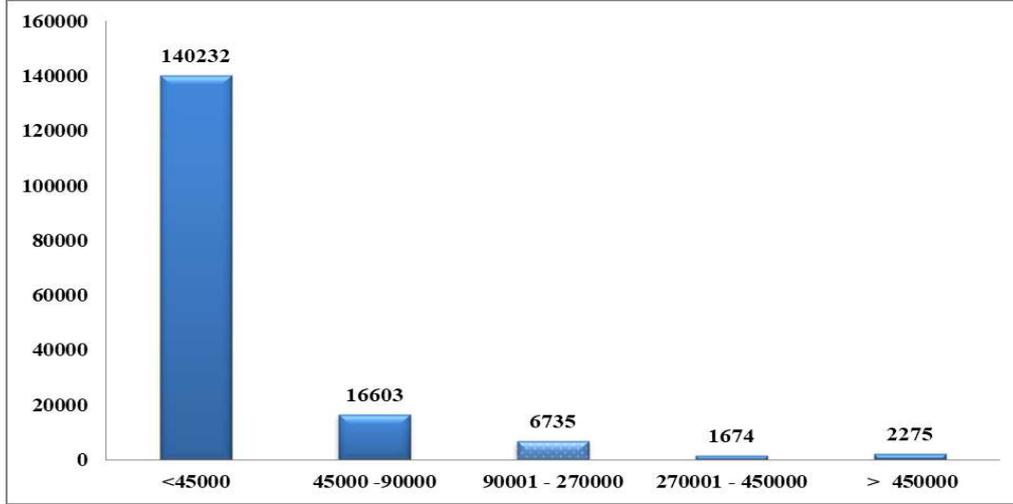


أظهرت نتائج تعداد المنشآت أن ما نسبته 83.4% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط تأسست بعد عام 2000، في حين بلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في إقليم الشمال والتي تأسست خلال نفس الفترة 88.9%، مقابل ما نسبته 89.9% من المنشآت العاملة في إقليم الجنوب.

11. الإيرادات السنوية

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن المنشآت التي تحقق إيراداً سنوياً يقل عن 45 ألف دينار بلغت ما نسبته 83.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة، في حين بلغت المنشآت التي تحقق إيرادات سنوية من 45 – 90 ألف دينار ما نسبته 9.9%، مقابل ما نسبته 6.4% من المنشآت التي تحقق إيرادات تزيد عن 90 ألف دينار سنوياً.

الشكل (14): عدد المنشآت الاقتصادية العاملة حسب فئات الإيرادات السنوية



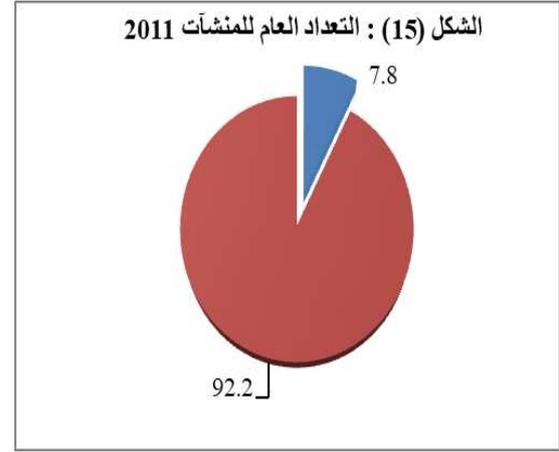
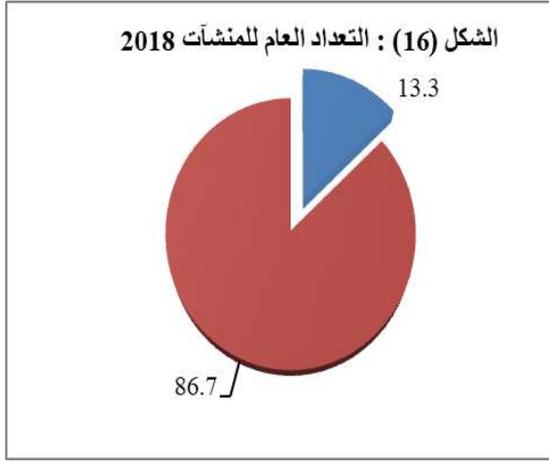
أظهرت نتائج تعداد المنشآت أن ما نسبته 79.9% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط تحقق إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار، في حين بلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في إقليم الشمال 92.9%، مقابل ما نسبته 88.9% من المنشآت العاملة في إقليم الجنوب.

أشارت النتائج بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أن المنشآت العاملة في قطاع الصناعة التي تحقق إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار بلغت ما نسبته 79.8% من المنشآت الصناعية، وبلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في قطاع التجارة 87.2%، وبلغت في قطاع الخدمات ما نسبته 80.6%، في المقابل بلغت النسبة في قطاع الإنشاءات 54.2%، وفي قطاع النقل بلغت النسبة 56.5%، وبلغت في قطاع المالية والتأمين ما نسبته 23.4%.

بلغ عدد المنشآت الفردية حسب نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية حوالي 150 ألف منشأة، تحقق منها ما نسبته 83.6% إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار، في حين بلغ عدد منشآت التضامن حوالي 9 آلاف منشأة تحقق منها إيرادات تقل عن 45 ألف دينار ما نسبته 55.3%، مقابل حوالي 8 آلاف منشأة من الكيانات القانونية الأخرى تحقق منها إيرادات سنوية تقل عن 45 ألف دينار ما نسبته 32.2%.

12. المنشآت الاقتصادية التي تمسك سجلات محاسبية نظامية:

بحسب نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 بلغت نسبة المنشآت التي تمسك سجلات محاسبية نظامية 13%، في حين بلغت النسبة 8% خلال التعداد العام للمنشآت 2011.

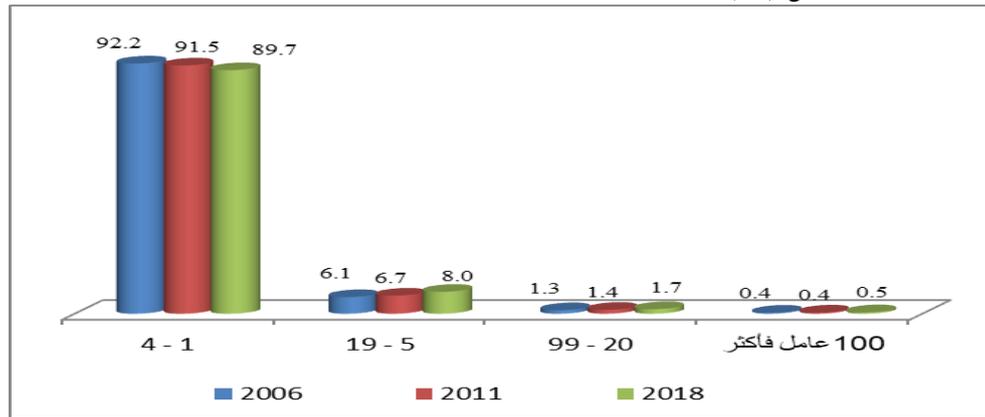


أشارت النتائج بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى أن ما نسبته 14.3% من المنشآت العاملة في قطاع الصناعة تمسك سجلات محاسبية، وبلغت هذه النسبة للمنشآت العاملة في قطاع التجارة 9.5%، وفي قطاع الخدمات 17.8%، وفي المقابل بلغت النسبة في قطاع الإنشاءات 44%، وفي قطاع النقل 46%، وبلغت في قطاع المالية والتأمين ما نسبته 87.1%.

13. المنشآت الاقتصادية حسب فئة العمالة:

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018 أن المنشآت التي يعمل فيها 4 عاملين فأقل بلغت نسبتها 89.7% من إجمالي عدد المنشآت العاملة الكلي، بينما شكلت نفس الفئة من عدد العاملين في التعداد العام للمنشآت 2011 ما نسبته 91.5%، في حين بلغت في تعداد 2006 ما نسبته 92.2%.

الشكل (17): نسب المنشآت الاقتصادية العاملة حسب فئات العمالة



أشارت نتائج التعداد إلى أن ما نسبته 94.7% من المنشآت العاملة في إقليم الوسط توظف أقل من 10 عاملين، بينما بلغت هذه النسبة 98.1% في إقليم الشمال و97.5% في إقليم الجنوب.

14. خصائص العاملين في المنشآت الاقتصادية بحسب التعداد العام للمنشآت الاقتصادية 2018:

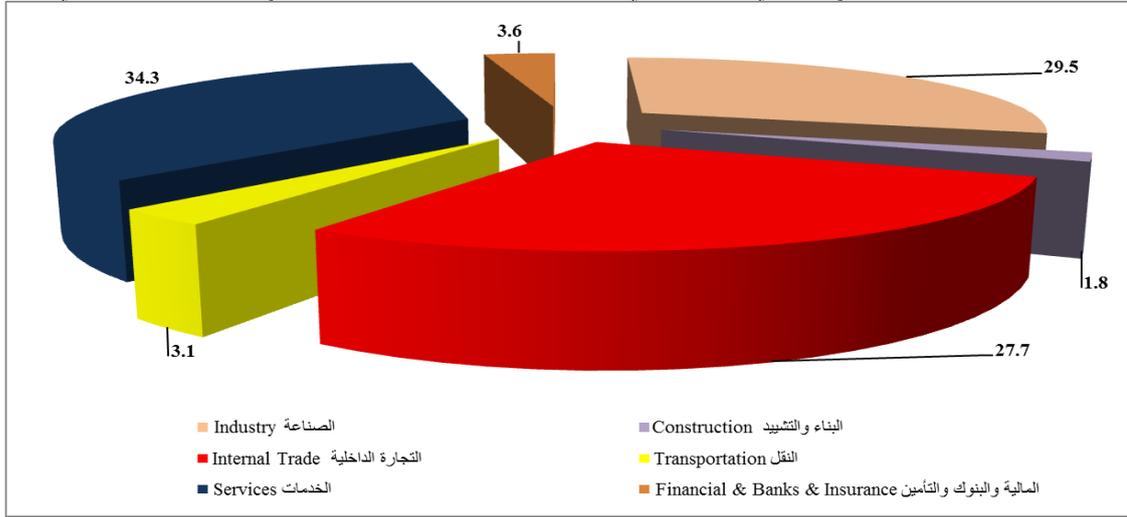
أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية قد بلغ حوالي 838 ألف شخص، احتل إقليم الوسط المرتبة الأولى في عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية بنسبة بلغت 77.3%، تلاه إقليم الشمال بنسبة بلغت 16.1%، في حين بلغت نسبة العاملين في المنشآت في إقليم الجنوب 6.6% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية. أشارت النتائج إلى أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأعلى في عدد العاملين في المنشآت العاملة بنسبة بلغت 62.2%، تلاها محافظة إربد بنسبة 12.7%، تلاها الزرقاء بنسبة 9.9%، ثم البلقاء بنسبة 4.3%، ثم العقبة بنسبة 3%، ثم الكرك بنسبة 2.1%. وبلغت في بقية المحافظات ما نسبته 5.8%.

الجدول (6): عدد ونسبة العاملين في المنشآت الاقتصادية حسب المملكة والاقليم والمحافظة

النسبة	عدد العاملين الكلي	الاقليم والمحافظة
100.0	837747	المملكة
77.3	647350	إقليم الوسط
62.2	521320	عمان
4.3	35730	البلقاء
9.9	82869	الزرقاء
0.9	7431	مأدبا
16.1	134921	إقليم الشمال
12.7	106313	إربد
1.7	14180	المفرق
0.9	7702	جرش
0.8	6726	عجلون
6.6	55476	إقليم الجنوب
2.1	17237	الكرك
0.4	3294	الطفيلة
1.1	9470	معان
3.0	25475	العقبة

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن 34.3% من العاملين في المنشآت الاقتصادية يعملون في قطاع الخدمات، ويعمل ما نسبته 29.5% في قطاع الصناعة، و27.7% في قطاع التجارة، و3.6% في قطاع المالية والتأمين، و3.1% في قطاع النقل، و1.8% في قطاع التشييد.

الشكل (18): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية حسب القطاع الاقتصادي الرئيسي



أشارت النتائج إلى أن المعدل العام لعدد العاملين بلغ 5 أشخاص لكل منشأة، حيث بلغ هذا المعدل في إقليم الوسط 5.7 شخص، في حين بلغ في إقليم الشمال 3.5، وفي إقليم الجنوب 3.7 شخص.

وبينت النتائج إلى أن معدل العاملين في قطاع الصناعة بلغ 11.4 شخص لكل منشأة، وبلغ المعدل في قطاع التجارة 2.5 شخص، وفي قطاع الخدمات 5.8 شخص، وقطاع التشييد بمعدل 14 شخصاً، وفي قطاع النقل بلغ 19 شخصاً، و80.2 شخص في قطاع المالية والتأمين.

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت ان ما نسبته 76.9% من العاملين في المنشآت الاقتصادية من الذكور، مقابل 23.1% من الإناث.

وبينت نتائج التعداد العام للمنشآت أن ما نسبته 76.1% من العاملين في المنشآت الصناعية من الذكور، بينما بلغت نسبة العاملين الذكور في قطاع التجارة 91.4%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 65.5%، وفي قطاع التشييد 91.7%، وفي قطاع النقل 89.2%، في حين بلغت في قطاع المالية والتأمين 66.1%.

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت أن إجمالي عدد العاملات الإناث قد بلغ حوالي 194 ألف، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الأعلى بنسبة بلغت 51.8% من إجمالي العاملات الإناث تلاه قطاع الصناعة بنسبة 30.5%، ثم قطاع التجارة بنسبة 10.3%، وبلغت في بقية القطاعات ما نسبته 7.4% من إجمالي العاملات الإناث في المنشآت الاقتصادية.

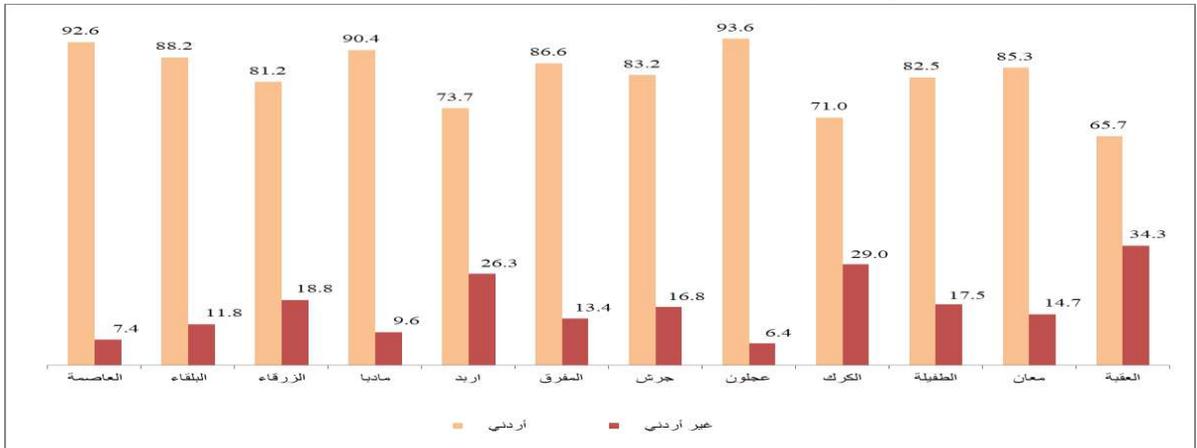
الشكل (19): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والجنس



أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين الأردنيين في المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ حوالي 732 ألف شخص يشكلون ما نسبته 87.3% من إجمالي العاملين مقابل حوالي 106 آلاف شخص من غير الأردنيين يشكلون ما نسبته 12.7% من عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية العاملة.

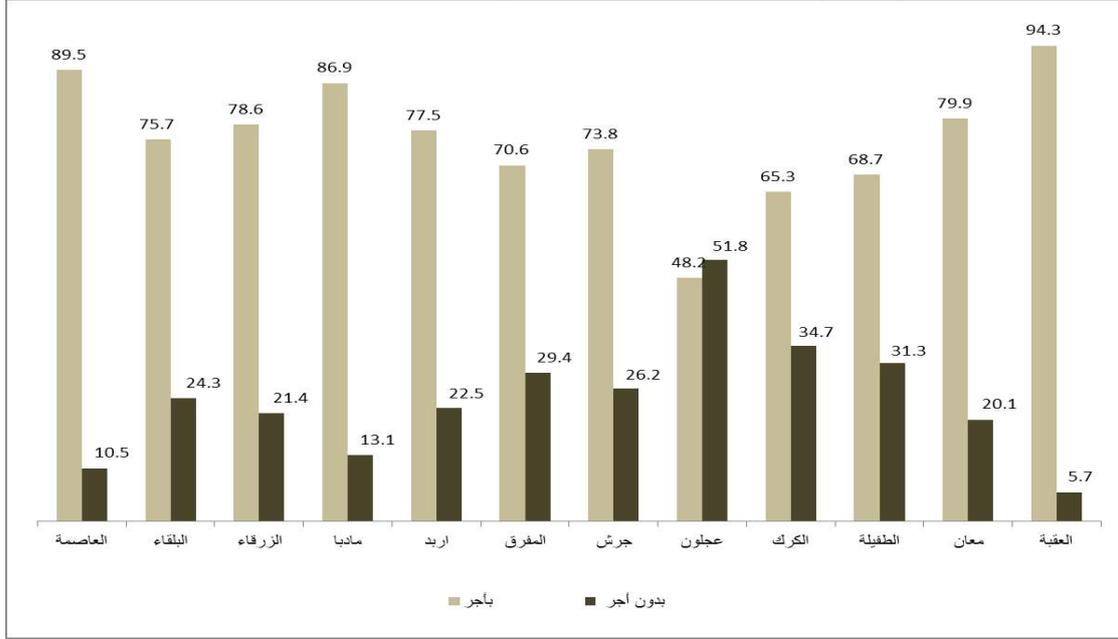
أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الوسط قد بلغت 90.9% من إجمالي العاملين في إقليم الوسط، وبلغت نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الشمال ما نسبته 76.6%، في حين بلغت نسبة العاملين الأردنيين في إقليم الجنوب 71.7%. بينت نتائج التعداد العام للمنشآت أن ما نسبته 71.6% من العاملين في المنشآت الصناعية كانوا من الأردنيين، وبلغت نسبة العاملين الأردنيين في قطاع التجارة 93.3%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 94%، وفي قطاع التشييد بلغت 84.6%، وفي قطاع النقل بلغت 97.3%، في حين بلغت في قطاع المالية والتأمين 99.6%.

الشكل (20): التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة والجنسية



أظهرت نتائج التعداد أن عدد العاملين بأجر في المنشآت الاقتصادية العاملة قد بلغ حوالي 712 ألف شخص يشكلون ما نسبته 84.9%، مقابل حوالي 126 ألف شخص يعملون بدون أجر يشكلون ما نسبته 15.1% من عدد العاملين الكلي في المنشآت الاقتصادية العاملة.

الشكل (21): التوزيع النسبي للعاملين بأجر أو بدون أجر في المنشآت الاقتصادية العاملة حسب المحافظة



أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن ما نسبته 93.5% من العاملين في المنشآت الصناعية يعملون بأجر، وبلغت نسبة العاملين بأجر في قطاع التجارة 68.8%، وبلغت هذه النسبة في قطاع الخدمات 87.6% وفي قطاع التشييد بلغت 94.9%، وفي قطاع النقل 96.4%، وفي قطاع المالية والتأمين 99.5%.

15. استخدام التجارة الإلكترونية:

أشارت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية إلى أن أقل من 1% من المنشآت الاقتصادية العاملة تستخدم التجارة الإلكترونية في معاملاتها.

16. التعامل مع بوابة الحكومة الإلكترونية:

أظهرت نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية أن ما نسبته 3.2% من المنشآت الاقتصادية العاملة تتعامل مع بوابة الحكومة الإلكترونية.